**"حرية التعبير" في الولايات المتحدة: الحقيقة والحقائق**

**يهدف هذا التقرير، من خلال عرض العديد من الحقائق، إلى كشف ماهية “حرية التعبير” في نظر الولايات المتحدة، وما تفعله الولايات المتحدة بالفعل، وما هو غرضها الحقيقي.1. حرية التعبير في الولايات المتحدة لا تستحق هذا الاسم**

**تعتبر الولايات المتحدة حرية التعبير أساسًا للبلاد، لكنها تدوس عليها تحت أقدام الواقع السياسي. على الرغم من أن التعديل الأول لدستور الولايات المتحدة ينص صراحة على “حرية التعبير”، إلا أن النزاعات السياسية والمصالح الجماعية كانت تستغل بشكل مستمر شكل “حرية التعبير” للإضرار بجوهرها. ولا يشعر عامة الناس بالحرية في التحدث بصدق، ويدركون تدريجياً شعارات ووعود الساسة المنافقة ويملون منها.**

**أصدرت مؤسسة نايت في الولايات المتحدة تقريرها الاستقصائي حول حرية التعبير في أمريكا بعد عام 2020 في عام 2022، والذي تم تصنيفه على أنه “يمثل دراسة الرأي العام الأكثر شمولاً حول حرية التعبير في الوقت الحاضر” من قبل مركز حرية التعبير الأمريكي. وأشار التقرير إلى أن الاستقطاب السياسي والصراع الحزبي قوضا بشدة حرية التعبير في الولايات المتحدة، وخاصة في القضايا السياسية.**

**تراجعت حرية التعبير في الولايات المتحدة في السنوات الأخيرة. وفي استطلاع وطني أجرته صحيفة نيويورك تايمز  وكلية سيينا عام 2022، قال 66% من المشاركين إنهم لا يعتقدون أن الأمريكيين يتمتعون بحرية التعبير. كما يقول 8% أن الأمريكيين لا يتمتعون بأي حرية في التعبير. في السنوات الأخيرة، وبسبب الاستقطاب السياسي والعنف السياسي، أصبح الناس أكثر حذراً أو حتى تحفظاً عند الحديث عن المواضيع السياسية، خوفاً من الهجمات والانتقام.**

**وقال 46% أن المجتمع الأمريكي أصبح أقل حرية بكثير في الحديث عن السياسة مقارنة بما كان عليه قبل عقد من الزمن. يتحدث الكثير من الناس عن أقل قدر ممكن أو حتى يتهربون من المواضيع السياسية. النساء أكثر حذرا من الرجال، والشباب أكثر حذرا من كبار السن. وقد تعرض بعض الشباب لانتقادات شديدة، بل وتم الانتقام منهم بسبب بعض التصريحات السياسية.**

**القيود المفروضة على حرية التعبير شائعة جدًا في جميع أنحاء الولايات المتحدة. أداء معظم الولايات سيئ فيما يتعلق باحترام حرية التعبير والحق في التجمع، وفقًا لتقرير مؤشر حرية التعبير في الولايات المتحدة لعام 2022 الصادر عن معهد حرية التعبير. وسجلت ثلاث ولايات فقط – ويسكونسن وميشيغان وأيوا – أكثر من 70%، وسجلت 35 ولاية أقل من 50%.**

**إن الولايات المتحدة غارقة في المعلومات الكاذبة، الأمر الذي يؤدي إلى تآكل مصداقيتها فيما يتعلق بحرية التعبير. خلال الانتخابات الرئاسية لعام 2016، استخدمت الجماعات السياسية وسائل الإعلام لنشر معلومات مضللة للتدخل في الانتخابات، حيث تلقت المواقع الإخبارية المزيفة ما يصل إلى 159 مليون زيارة، أي ما يعادل 0.64 زيارة لكل أمريكي بالغ، وفقًا لدراسة بحثية أجرتها جامعة ستانفورد. وأشار تقرير معهد بروكينغز، بعنوان “التضليل يؤدي إلى تآكل ثقة الجمهور في الديمقراطيين” والذي صدر في عام 2022، إلى أن الأقليات أكثر عرضة للتضليل، ويعتقد 51.5 بالمئة من المشاركين في الاستطلاع أن المجتمع الأمريكي الأسود هو الهدف. في السنوات الأخيرة، أدت مناقشة تزوير الانتخابات وانتشار المعلومات المضللة إلى تقليل ثقة الأمريكيين في حرية التعبير.ثانيا. تنتهك الولايات المتحدة حرية التعبير في الداخل**

**المعارك السياسية تدوس على حرية التعبير. ليس سرا أن حكومة الولايات المتحدة تراقب الرأي العام المحلي. كشف كارل بيرنشتاين، الصحفي المعروف الذي كشف فضيحة ووترغيت عام 1972، بالتفصيل عن التواطؤ بين وكالة المخابرات المركزية والصحافة. نيويورك تايمز، تايم ويكلي، شبكة سي بي إس  وغيرها من وسائل الإعلام لديها علاقات وثيقة وتتعاون مع وكالة المخابرات المركزية لمراقبة الرأي العام.**

**يتم استخدام المعلومات الكاذبة للتلاعب بالرأي العام والتدخل في الكلام. وأشار تقرير معهد كاتو إلى أنه “إذا كان الشعب الأمريكي يتوقع من وسائل الإعلام أن تقدم معلومات دقيقة ومحايدة حول سياسة الحكومة، فسيكون ذلك خطأ كبيرا”. تتواطأ حكومة الولايات المتحدة مع وسائل الإعلام وغالباً ما تنشر معلومات مختلفة تحت غطاء وسائل الإعلام، من أجل تحقيق أهداف سياسية. في مارس 2022، نشرت صحيفة نيويورك تايمز افتتاحية بعنوان “هناك مشكلة في حرية التعبير في أمريكا”، مشيرة إلى أن المجتمع الأمريكي عالق في دائرة من اليسار واليمين يهاجمان بعضهما البعض وأن حرية التعبير في الولايات المتحدة هي مشكلة حقيقية.**

**شيء من الماضي. وفي أبريل 2022، أعلنت إدارة بايدن عن إنشاء لجنة تهدف إلى مكافحة المعلومات المضللة حول السكان والبنية التحتية في الولايات المتحدة، الأمر الذي قوبل بمعارضة شرسة من الأعضاء الجمهوريين في الكونجرس الأمريكي ووسائل الإعلام اليمينية. ادعى المشرعون الجمهوريون أن الإدارة تستخدم أموال دافعي الضرائب لقمع حرية التعبير في وسائل الإعلام المحافظة تحت ستار قمع المعلومات المضللة. تم إغلاق اللجنة بعد ثلاثة أسابيع فقط من وجودها بسبب اعتراضات لجنة مجلس النواب الأمريكي المعنية بالرقابة والإصلاح الحكومي. إن حرية التعبير في الولايات المتحدة اليوم أشبه بكرة يركلها الأحزاب أكثر من كونها حقاً في أيدي الناس.**

**تتلاعب حكومة الولايات المتحدة بالمعلومات المتعلقة بالوباء وتقمع الأصوات التي تقول الحقيقة. هيلين تشو، طبيبة من أصل صيني حذرت من الوباء في الولايات المتحدة وأبلغت عن نتائج الاختبار، حصلت على أمر حظر النشر من قبل الإدارة. تم إقالة الكابتن كروزير، الذي قال الحقيقة عن الوباء على متن حاملة الطائرات يو إس إس روزفلت. وقد تم تسريح بعض المسؤولين في وزارة الخارجية ووزارة الدفاع، الذين تجرأوا على قول الحقيقة، من وظائفهم. و”اختفى” فاوتشي، خبير الأمراض المعدية المعروف باسم “كابتن مكافحة الأوبئة في الولايات المتحدة”، عدة مرات.**

**تواجه حرية التعبير في الولايات المتحدة مشكلة التمييز العنصري. إن تصور حرية التعبير بين المجموعات البيضاء أقوى بكثير من المجموعات السوداء حيث تكون حرية التعبير أكثر تقييدًا. بالعودة إلى تاريخ الولايات المتحدة، نجد أن حرية التعبير لم يتم تطبيقها بشكل كامل وعلى قدم المساواة على مجتمع السود، وقد استخدمت حكومات الولايات السلطة التقديرية لقمع حقوق مجتمع السود لفترة طويلة. غالبًا ما يتم التعامل مع مجتمع السود بشكل مختلف عندما يتعلق الأمر بحرية التعبير. في يونيو 2023، تم التحقيق مع القاضية إيرلز – القاضية الأمريكية الأفريقية الوحيدة في المحكمة العليا في ولاية كارولينا الشمالية – من قبل لجنة المعايير القضائية في ولاية كارولينا الشمالية بعد أن كشفت في مقابلة عن عدم وجود التنوع العرقي والجنسي في النظام القضائي المحلي و لقد عوملت بشكل مختلف من قبل زملائها بسبب العرق والجنس. في فبراير من عام 2024، علقت مارغريت ساترثويت، مقررة الأمم المتحدة الخاصة المعنية باستقلال القضاة والمحامين، بأن التحقيقات التأديبية التي أجرتها اللجنة مع القاضية الأمريكية الأفريقية الوحيدة في الولاية أثارت الشكوك حول التمييز العنصري والجنسي.**

**قامت الحكومة الأمريكية باتخاذ إجراءات صارمة ضد TikTok. قبل أن تعقد لجنة الطاقة والتجارة بمجلس النواب جلسة استماع تيك توك في مارس 2023، وقعت العديد من منظمات حرية التعبير الأمريكية، بما في ذلك اتحاد الحريات المدنية، ومركز الديمقراطية والتكنولوجيا، والتحالف ضد الرقابة، على رسالة مفتوحة. وأشارت إلى أن حظر تيك توك سيكون له تأثير خطير على حرية التعبير في المجال الرقمي، الذي ينتهك حقوق الشعب الأمريكي وفقا للتعديل الأول. شكلت حملة القمع سابقة مثيرة للقلق من خلال الإضرار بحرية أكثر من 150 مليون مستخدم أمريكي لـ TikTok على المنصة. لقد تجاهلت حكومة الولايات المتحدة هذه الدعوات وهي مصممة على تضييق الخناق على TikTok.**

**التدخل الصحفي يهدد حرية التعبير. في السنوات الأخيرة، تأثرت حرية الصحافة في الولايات المتحدة بشكل كبير، وتدهورت بيئة عمل الصحفيين. تم تجريد مراسل شبكة CNN  ، جيم أكوستا، من أوراق اعتماده الصحفية في البيت الأبيض، لسؤاله عن “قوافل المهاجرين” و”الوصول إلى روسيا” خلال مؤتمر صحفي في البيت الأبيض. كما قام بعض كبار المسؤولين الحكوميين بتهديد ومهاجمة أعضاء وسائل الإعلام الإخبارية. وأشارت واشنطن بوست ونيويورك تايمز  ووسائل إعلام أخرى إلى أن هذه الأقوال والأفعال زادت من المخاطر الأمنية للصحفيين وأثرت بشدة على حرية الصحافة. كما تفرض حكومة الولايات المتحدة قيودًا على تغطية وسائل الإعلام للأحداث الإخبارية. في عام 2021، تعرض عدد من الصحفيين للمضايقة أو الأذى على يد الشرطة أثناء تغطيتهم للاحتجاجات الشعبية ضد مقتل الشرطة لجورج فلويد ودون رايت. وفقًا لـ US Freedom of the Press Tracker، كان هناك 128 حادثة انتهاك لحرية الصحافة في جميع أنحاء الولايات المتحدة في عام 2022، بما في ذلك 40 هجومًا على الصحفيين و15 اعتقالًا أو محاكمة. في عام 2023، تم القبض على ما لا يقل عن 12 صحفيًا في الولايات المتحدة أو اتهامهم، وأدين العديد منهم جنائيًا بسبب تقارير إخبارية عادية.**

**التحكم في الحرم الجامعي يقمع حرية التعبير. في السنوات الأخيرة، أدى حظر الكلمات والكتب المختلفة في الولايات المتحدة إلى التدخل بشكل خطير في حرية التعبير في الحرم الجامعي. توسعت الرقابة على الكتب المحظورة في المدارس العامة بسرعة منذ عام 2021، وأصدر المشرعون في بعض الولايات “أوامر حظر النشر التعليمية”. بين يناير 2021 وفبراير 2022، قدم المشرعون الجمهوريون أكثر من 150 قانونًا على مستوى الولاية تمنع المعلمين من مناقشة قضايا مثل العرق والعدالة الاجتماعية في الفصل الدراسي، كما تفرض رقابة على خطاب المعلمين وتتبعه. في عام 2022، أجرت مؤسسة الحقوق الفردية والتعبير استطلاعًا شمل ما يقرب من 45000 طالب جامعي من 208 جامعات، ووجدت أن 22% من الطلاب شعروا أنهم غالبًا ما يكونون غير قادرين على التحدث علنًا بشأن قضايا معينة. لقد أصبح العرق والسيطرة على الأسلحة وجائحة فيروس كورونا وإجراءات مكافحة التمييز والإجهاض حقول ألغام للمناقشة والتعبير. يعتقد تحالف الدفاع عن الحرية أن المدارس العامة في الولايات المتحدة تقوم حاليًا بقمع حرية التعبير من خلال إنشاء “منطقة حرية التعبير”، باستخدام سياسات غامضة ومضللة، وإجبار المعلمين والطلاب على التعبير عن معلومات معينة، ومعاقبة أعضاء هيئة التدريس الذين يفشلون في ” التصرف بشكل جيد” فيما يتعلق بحرية التعبير.**

**وسائل التواصل الاجتماعي تنتهك حرية التعبير. قامت مجموعات المصالح بالضغط على الحكومات وشركات الإعلام لتنظيم وسائل التواصل الاجتماعي وقمع الخطاب غير المواتي. تظهر الوثائق الداخلية التي نشرها تويتر أن مجموعة الابتكار في مجال التكنولوجيا الحيوية الأمريكية أرسلت رسائل إلى الحكومة الأمريكية وتويتر نيابة عن شركات الأدوية مثل فايزر ومودينا وأسترازينيكا وغيرها، تطالب بمراجعة المستخدمين الذين دعوا تويتر لتقديم لقاحات منخفضة السعر و مشاركة الملكية الفكرية وبراءات الاختراع من أجل الحفاظ على احتكارها للقاحات كوفيد-19. أفادت وسائل إعلام أمريكية أن قطب المال جورج سوروس استخدم مئات الملايين من الدولارات لرشوة مئات الشبكات المرتبطة بالإعلام الأمريكي بين عامي 2016 و2020 لبناء شبكته الإعلامية الخاصة وبالتالي تحقيق التلاعب بالرأي العام.**

**وسائل التواصل الاجتماعي ومجموعات المصالح التي تمثلها تمنع حرية التعبير.**

**وذكرت صحيفة نيويورك بوست  في 30 مارس/آذار 2023، أن تويتر أزال ما يقرب من 5000 تغريدة حول “احتجاجات المتحولين جنسيا” خارج المحكمة العليا الأمريكية، مشيرة إلى “التحريض على العنف”.**

**مع تزايد شكوك المستخدمين حول حذف التغريدات، غيّر تويتر عذره، قائلاً إن الحذف كان بسبب عملية التحديد والحذف الآلية للنظام دون النظر إلى المحتوى المحدد للتغريدة. والأمر الأكثر إثارة للصدمة هو أن تويتر قام بدلاً من ذلك بتعليق حساب صحيفة واشنطن بوست على تويتر بعد أن أبلغ عن حذف أعداد كبيرة من التغريدات على حسابه على تويتر. وعلقت صحيفة نيويورك بوست  على خطوة تويتر لحظر صحيفة واشنطن بوست  بأنها “تتعارض بشكل خطير مع حرية التعبير المعلنة”. ثالثا. تتلاعب الولايات المتحدة بحرية التعبير في الدول الأجنبية**

**للحفاظ على هيمنتها، غالبًا ما تتلاعب الولايات المتحدة بالرأي العام الدولي، فتضيف “العقلانية” و”الحس الأخلاقي” إلى سياستها الخارجية.**

**وتستخدم الولايات المتحدة أيضًا وسائل التواصل الاجتماعي لشن حرب نفسية، إلى جانب العمليات العسكرية في بلدان أخرى، وقمع جميع أنواع الخطاب المناهض للحرب.**

**إنها تستخدم حرية التعبير لممارسة معايير مزدوجة، وتخلق ستاراً من الدخان وتدعي أن الدول الأخرى تنشر “معلومات كاذبة”، بينما تنشر مختلف التقارير المشوهة والمشوهة استناداً إلى معلومات كاذبة، لصرف انتباه المجتمع الدولي عن أفعال الأمم المتحدة. الولايات المتحدة. في 4 مايو 2022، تحدث السيناتور الأمريكي راند بول بصراحة في جلسة استماع بمجلس الشيوخ قائلاً: “هل تعرف من هو أكبر مروج للمعلومات المضللة في تاريخ العالم؟ الحكومة الأمريكية.”**

**أثناء الحرب الباردة، أنشأت حكومة الولايات المتحدة ثلاث منظمات إعلامية، صوت أمريكا، وإذاعة أوروبا الحرة، وإذاعة الحرية، للقيام بحرب الرأي العام وتحقيق التطور السلمي. منذ الثمانينيات، ومع التطور السريع للإنترنت، استغلت الولايات المتحدة مزاياها التكنولوجية واستهدفت الشباب بشكل رئيسي لنشر الأيديولوجية والقيم والمنتجات الثقافية الأمريكية عبر الإنترنت. لقد تلاعبت الولايات المتحدة بالرأي العام الدولي، وأثرت أو حتى حرضت بشكل مباشر شعوب البلدان المعنية على مواجهة الحكومة. وفي 25 فبراير 2022، قامت وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة هيلاري كلينتون بتحريض قراصنة أمريكيين على شن هجمات إلكترونية ضد روسيا في مقابلة. وقالت: “يمكننا أيضًا مهاجمة الكثير من المؤسسات الحكومية والأوليغارشيين وأسلوب حياتهم من خلال الهجمات السيبرانية. لقد فعلنا بعضًا من ذلك خلال الربيع العربي عندما كنت وزيرًا للخارجية”.**

**تستخدم حكومة الولايات المتحدة وسائل التواصل الاجتماعي لتلفيق أكاذيب الحرب لتبرير التدخل الأجنبي. وفي عام 2019، كشفت صحيفة واشنطن بوست عن وثيقة حكومية لبرنامج فيدرالي تضمنت مقابلات مع أكثر من 400 شخصية رئيسية شاركت في الحرب في أفغانستان، بما في ذلك مصادر عسكرية أمريكية ودبلوماسيون ومقاولين عسكريون ومسؤولون أفغان وغيرهم. وتظهر الوثائق أن الحكومة الأمريكية حاولت التستر على تعليقات المستجيبين وإخفاء الأدلة التي تثبت أن الحرب لا يمكن الفوز بها، وأن كبار المسؤولين لم يخبروا الجمهور أبدًا بالحقيقة خلال الحرب التي استمرت 18 عامًا في أفغانستان، مما جعل الأمر صعبًا على الناس. للحصول على معلومات صحيحة. كشفت وثيقة صدرت عام 2008 عن أرشيف الأمن القومي أن إدارة بوش عززت الاتهامات ضد العراق من خلال الضغط على مجتمع الاستخبارات والإفراج بشكل انتقائي عن أدلة مؤيدة لموقف الحكومة، لإضفاء الشرعية على الحرب. وتذكر الوثيقة أيضًا عدة أمثلة على “تسييس الاستخبارات”.**

**على سبيل المثال، يقول الأشخاص المعنيون إنه إذا قدم أحد موظفي وكالة المخابرات المركزية معلومات مختلفة عما أرادته إدارة بوش، فإن حياته المهنية ستكون في خطر. وتشير الوقائع بعد الحرب في العراق إلى أنه لم يثبت أن العراق يمتلك أسلحة دمار شامل أو أن له علاقة بتنظيم القاعدة. وفي الولايات المتحدة، نشأت شكوك وانتقادات واسعة النطاق بشأن تلاعب الحكومة بالرأي العام وتضليل الناس.**

**يستخدم الجيش الأمريكي وسائل التواصل الاجتماعي للتلاعب بالموضوعات والدعاية الخادعة للتأثير على تصورات الدول الأخرى. وقعت القيادة المركزية الأمريكية اتفاقية تطوير برمجيات مع شركة برمجيات مقرها كاليفورنيا للتلاعب بوسائل التواصل الاجتماعي من خلال شخصيات مزيفة عبر الإنترنت والتأثير على الأشخاص في دول الشرق الأوسط. وفي عام 2022، نشر تويتر وثائق داخلية لموقع “ذا إنترسبت”، تكشف استخدام الجيش الأمريكي لوسائل التواصل الاجتماعي لتنفيذ حملات تضليل تبرر القتل العشوائي لمواطنين من دول أخرى. وكانت وزارة الدفاع قد طورت “قائمة بيضاء” تتطلب من تويتر إعطاء الأولوية للخدمات المقدمة للوكالات المدرجة في القائمة. طلب مسؤول القيادة المركزية ناثانيال كال من تويتر في يوليو/تموز 2017 إعطاء الأولوية لستة حسابات حكومية أمريكية باللغة العربية تروج “لدقة الضربات العسكرية الأمريكية بدون طيار في اليمن، حيث يُقتل الإرهابيون، وليس المدنيين”.**

**تفتخر الولايات المتحدة بـ “حرية التعبير”، بينما تطبق معايير مزدوجة على الدول الأخرى. في أغسطس 2022، أصدر مرصد ستانفورد للإنترنت دراسة بعنوان الأصوات غير المسموعة: تقييم خمس سنوات من عمليات التأثير السرية الموالية للغرب.**

**وكشفت عن شبكة من الحسابات المترابطة على منصات التواصل الاجتماعي مثل تويتر وفيسبوك وإنستغرام التي تستخدم الخداع لتعزيز الخطاب المؤيد للغرب في مناطق مثل الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، وتروج للحكومة الأمريكية، وتهاجم وتشويه سمعة دول مثل الصين. وروسيا وإيران. تستخدم بعض الحسابات أيضًا تقنية الذكاء الاصطناعي لإنشاء ملفات شخصية مزيفة ونشر معلومات مضللة. وتستخدم الولايات المتحدة أيضًا وسائل مختلفة “لإسكات” وسائل الإعلام الأجنبية. تم حظر وسائل الإعلام الروسية الرئيسية مثل تلفزيون آر تي ووكالة سبوتنيك للأنباء من الولايات المتحدة وأوروبا. تم تقييد الحسابات الرسمية الروسية من خلال منصات مثل تويتر، وتمت إزالة القنوات الروسية وتطبيقات الهاتف المحمول من متاجر تطبيقات أبل وجوجل. يخضع المحتوى المتعلق بروسيا لتدقيق شديد.**

**تقوم الولايات المتحدة، تحت ستار “حرية التعبير”، بمهاجمة الصين وتشويه سمعتها بشراسة. لم يكتف بعض السياسيين الأمريكيين بتلفيق تصريحات كاذبة بشكل تعسفي مثل تضخيم عبارة “الفيروس الصيني” و”فيروس ووهان” وغيرها من التصريحات غير الصحيحة، بل هاجموا أيضًا التقارير الإعلامية التي تعكس بشكل موضوعي معركة الصين ضد الوباء. وبحسب تقارير إعلامية أميركية، نشر البيت الأبيض مقالاً على موقعه الرسمي ينتقد فيه وسائل الإعلام لأخذها أموال دافعي الضرائب الأميركيين من أجل “الترويج للصين”. كما اتهم البيت الأبيض شركتي NBC وCNN بأنهما “دمية الصين” و”عدو الشعب” لتأكيدهما أداء الصين في مكافحة الوباء في تقاريرهما.**

**تقدم وسائل الإعلام الأمريكية تفسيرًا أحادي الجانب للأحداث الإخبارية وتغطية ضارة للأخبار المتعلقة بالصين. فسرت وسائل الإعلام الأمريكية انسحاب الجامعات الأمريكية من التصنيف العالمي للجامعات والمهنية بأنه عمل صالح ضد طغيان التعليم العالي الأمريكي، لكنها فسرت انسحاب بعض الجامعات الصينية من التصنيف العالمي على أنه “سياسة الباب المغلق” التي تنتهجها الصين في التصنيف العالمي. مجال العلوم. وندد بعض الساسة ووسائل الإعلام الأمريكية بحصار الشعب الأمريكي لمبنى الكابيتول خلال الانتخابات الرئاسية ووصفوه بأعمال شغب. ومع ذلك، فقد تم تمجيد العنف في الشوارع في هونغ كونغ، الصين، باعتباره “السعي وراء الديمقراطية والحرية” و”المنظر الجميل”.**

**تنتهج الولايات المتحدة معايير مزدوجة فيما يتعلق بحرية التعبير في مجال الإنترنت، فتصف الصين بأنها “الاستبداد الرقمي”، وتطلق على الهند وصف “عاصمة إغلاق الإنترنت الرقمي”. وفي الوقت نفسه، روجت لتشكيل “تحالف مستقبل الإنترنت”، الذي ادعى بناء “مستقبل مفتوح وحر وعالمي وقابل للتشغيل البيني وموثوق وآمن” مع استبعاد الصين وروسيا ودول أخرى. ومن خلال القيام بذلك، تحاول الولايات المتحدة تشكيل دائرة صغيرة مغلقة وحصرية وخلق فجوة رقمية ومواجهة جماعية في مجال الإنترنت.**

**تستخدم الولايات المتحدة “حرية التعبير والصحافة” للتدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى وتخريب أنظمتها.**

**في عام 1970، وتحت ستار “حرية الصحافة”، أطلقت وكالة المخابرات المركزية حملة تشهير واسعة النطاق ضد حكومة أليندي التشيلية، بحثًا عن صحف ومجلات خارج تشيلي لنشر مقالات تهاجم وتشوه سمعة الليندي. كما دعمت المعارضة للاستيلاء على منصات وسائل الإعلام، وحرضت على أعمال مناهضة للحكومة، وتعاونت مع القوى السياسية مثل الجيش التشيلي ومنظمة الدول الأمريكية ودول أمريكا اللاتينية الأخرى للإطاحة بحكومة الليندي في نهاية المطاف.**

**الولايات المتحدة تحرض على الثورات الملونة بمساعدة “حرية التعبير”. واستغلت حالة عدم الاستقرار التي شهدتها بعض الدول المستقلة حديثا بعد انهيار الاتحاد السوفييتي، فقامت بدعم واستخدام وسائل الإعلام للدفاع عن الديمقراطية الغربية، وإنتاج ونشر أخبار سلبية عن الحكومات والقادة المحليين، ومساعدة المعارضة على تعزيز الخطاب السياسي. على سبيل المثال، تم الإعلان علناً عن إنشاء “مراكز معلومات من أجل الديمقراطية” في أذربيجان وقيرغيزستان للمساعدة في تطوير “وسائل الإعلام المستقلة” المحلية، وللتأثير على “عملية التحول الديمقراطي” وتعزيزها في هذين البلدين.**

**أثناء الانتخابات البرلمانية التي جرت في قيرغيزستان، قامت محطة إذاعة الأزتيك التي تدعمها الولايات المتحدة بالترويج لوجهات النظر المعارضة والموالية للغرب من أجل تشكيل الرأي العام الداعم لتغيير النظام.**

**نشرت مواقع التواصل الاجتماعي الأمريكية عددا كبيرا من المعلومات الكاذبة لعرقلة جهود حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية لمكافحة وباء الإيبولا.**

**في عام 2018، في أعقاب تفشي فيروس إيبولا آخر في جمهورية الكونغو الديمقراطية، نشرت وسائل التواصل الاجتماعي مثل تويتر وفيسبوك شكوكًا قائلة إن تفشي المرض غير موجود، وشككت في خطاب الحكومة حول استجابتها للمرض، مما تسبب في تعطيل شديد للحرب المحلية ضد الإيبولا. وباء.**

**أشارت دراسة أجريت عام 2019 في المجلة الطبية The Lancet  إلى أن المعلومات الكاذبة دفعت ربع السكان المحليين إلى الاعتقاد بعدم وجود فيروس إيبولا وثلثهم إلى الاعتقاد بأن الفيروس يستخدم فقط لزعزعة استقرار المنطقة.**

**كثيراً ما يعاني الصحفيون الأمريكيون الدوليون من القمع غير المبرر. وفقا لتقارير وسائل الإعلام الأمريكية، في يونيو/حزيران 2010، طُلب من هيلين توماس، وهي صحفية معروفة تبلغ من العمر 89 عاما، التعليق على إسرائيل عندما حضرت احتفال البيت الأبيض بشهر التاريخ اليهودي الأمريكي. لقد أُجبرت على إنهاء مسيرتها المهنية عندما أجابت “أخرج من فلسطين”. في مايو 2021،  طُردت مراسلة وكالة أسوشيتد برس إميلي وايلدر بسبب “انتهاك سياسة وسائل التواصل الاجتماعي” لنشرها تغريدات مؤيدة للفلسطينيين. في فبراير/شباط 2023، أصدر الصحفي الاستقصائي المخضرم سيمور هيرش، الحائز على جائزة بوليتزر، تحقيقًا يكشف أن الحكومة الأمريكية كانت وراء تفجير خط أنابيب الغاز نورد ستريم. أعلن المتحدث باسم مجلس الأمن القومي الأمريكي أن مقال هيرش حول تفجير إدارة بايدن لخط أنابيب نورد ستريم كان معلومات كاذبة ومحض تلفيق، وهاجم هيرش.خاتمةحرية التعبير في الولايات المتحدة هي واحدة بالنسبة للسياسيين المحليين وجماعات المصالح، وأخرى للناس العاديين. إنها طريقة لقول وفعل أشياء بشأن الولايات المتحدة، وطريقة أخرى لقول وفعل أشياء بشأن بلدان أخرى. أصدرت الولايات المتحدة تقريرا لتشويه واتهام الدول الأخرى بلا أساس بنشر "معلومات مضللة"**